برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات،

وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي

الإطار المرجعي للتحقيق

رداً على ادعاءات عدم الامتثال

للالتزامات الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في سياق مشروع " برنامج اعادة الاستقرار الى المناطق المحررة "

التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

القضية رقم SECU0022

التاريخ: 8 أبريل/نيسان 2024

البيانات الأساسية

رقم القضية	SECU0022
فئة عدم الامتثال:	الاجتماعي والبيئي
الموقع:	العراق
تاريخ استلام الشكوى:	5 سبتمبر/أيلول 2023
مصدر الشكوى:	سري
تقييم الأهلية الذي أجراه:	ريتشارد بيسيل، مسؤول الامتثال الرئيسي
موظف الامتثال المعين:	كريستين ريديل
الأعضاء الآخرون في فريق القضية	بول جودوين، هيلينا توليدو
القضية (القضايا) ذات الصلة:	غير قابل للتطبيق

أولًا: لمحة عامة

1. في 5 سبتمبر 2023، تلقت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي (SECU) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إحالة من قسم التحقيقات في مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات (OAI) . تم تقديم الشكوى المحالة إلى قسم التحقيقات في 4 سبتمبر/أيلول 2023. صاحب الشكوى هو مواطن من الموصل، العراق. وتتعلق الشكوى بمشروع اعادة الاستقرار الى المناطق المحررة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق.

2. يدّعي صاحب الشكوى أن ثلاثة منازل، بما في ذلك منزله، قد انهارت جزئياً وأن هذه المنازل قد تمت صيانتها من خلال برنامج إعادة التأهيل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2020. ويزعم صاحب الشكوى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زوّد منزلهم بأنابيب بلاستيكية للمياه وأن هناك تسريبات. ويشعر صاحب الشكوى بالقلق من أن هذه التسريبات أثّرت على استقرار منزلهم وتسببت أو ساهمت في الأضرار الهيكلية لمنزلهم ومنازل جيرانهم. ووفقاً لصاحب الشكوى فإن هناك الآن تجويفاً كبيراً تحت الشارع، وهناك خوف من انهيار منازل أخرى في أي وقت.

3. تحدثت الوحدة مع صاحب الشكوى في 6 سبتمبر/أيلول 2023. ذكر صاحب الشكوى بالتفصيل أن منزلهم (الذي كان ملكًا لوالدهم الراحل) تعرض لأضرار جسيمة خلال الهجمات العسكرية في عام 2017، والتي لم تترك سوى 20–30% من البلدة سليمة. ووفقًا لصاحب الشكوى، بدأت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الترميم في عام 2019 واكتملت في أوائل عام 2020. وأعرب صاحب الشكوى عن بعض الشكوك حول السبب الدقيق للتجويف. كما أعرب صاحب الشكوى عن قلقه من مشروع إعادة التأهيل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعدم تقييمه لظروف التربة قبل تنفيذ أعمال الترميم، ملقياً اللوم على البرنامج الإنمائي لتغاضيه عن قضايا السلامة الهيكلية.

4. مشروع اعادة الاستقرار الى المناطق المحررة (FFS) [1] هو مشروع يتبع طريقة التنفيذ المباشر (DIM) بميزانية إجمالية قدرها 1,288 مليون دولار أمريكي، مع تاريخ بدء المشروع في مايو/أيار 2015، وتاريخ انتهاءٍ ممددٍ الى 31 ديسمبر/كانون الأول 2026 .

5. وفقاً لوثيقة المشروع (Prodoc)، يهدف مشروع اعادة الاستقرار الى المناطق المحررة (FFS) إلى "دعم جهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها حكومة العراق في 31 موقعاً في المحافظات المحررة حديثاً في الأنبار وديالى وصلاح الدين وكركوك ونينوى[2] " وقد صُمم نهج مشروع دعم الاستقرار "بهدف ردع عودة النزاع العنيف في العراق." يعتمد المشروع على 4 "نوافذ" أساسية للأنشطة: 1) الأشغال العامة وإعادة تأهيل البنى التحتية الخفيفة، 2) دعم سبل العيش الفوري للنازحين العائدين، 3) دعم قدرات الحكومات المحلية وتعزيز قدرتها على الاستجابة الفورية لمواجهة التحديات الناشئة خلال عملية إعادة الاستقرار، 4) تعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المستهدفة.

6. يبدو أن النافذة الأولى من الأنشطة ذات صلة بالشكوى. فوفقاً للوثيقة، "تركز النافذة الأولى على الأشغال العامة وإعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة في المناطق المحررة حديثاً. وفي سياق العراق، ينصب التركيز على المساعدة في بدء تشغيل الخدمات العامة الحيوية التي تضررت بسبب النزاع المسلح. يتم دعم إعادة التأهيل الخفيف إلى المتوسط للبنية التحتية في القطاعات التي تعتبر حيوية لتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الصحة والمياه والتعليم والكهرباء والصرف الصحي والإسكان والطرق والجسور والبلدية.[3] " بالإضافة إلى ذلك، يسلط البرنامج الضوء على الاعتبارات التالية لأنشطة النافذة 1: "النافذة 1: مقاربة مستدامة ومراعية للنزاعات في التقييم/تحديد الأولويات، مع مراعاة الأداء الوظيفي الكامل ليس فقط للهيكل الذي يتم إعادة تأهيله، ولكن أيضًا من منظور الشبكة الكاملة لقطاع الخدمات (مثل المياه والكهرباء والصحة والتعليم)، استنادًا إلى مبادئ إعادة البناء بشكل أفضل (BBB: Build Back Better) . سيتم

[1] معرّف جائزة أطلس: 00089459

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، وثيقة مشروع برنامج اعادة الاستقرار المنقح (2021–2023)، 2021، ص 3

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، وثيقة مشروع برنامج اعادة الاستقرار المنقح (2021–2023)، 2021، ص 4

فحص الشبكة بأكملها لتقييم أماكن حدوث الخسارة المحتملة (مثل أنابيب المياه القديمة والأنابيب التالفة) وضمان كفاءة وفعالية التوصيل بما في ذلك تعزيز استحاطة الشبكة[4] ".

7. أكد المكتب القُطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق لوحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي أن المنزل الذي تشير إليه الشكوى كان مشمولاً في إطار مشروع إعادة تأهيل 274 منزلاً في حي النبي جرجيس ورأس الكور في الموصل، وهو العقد رقم PAM 222–19. ووفقًا للمكتب، تمّ اختيار المنازل التي اعتُبرت مستقرة هيكليًا وقابلة للإصلاح فقط لإعادة تأهيلها في إطار هذا المشروع، وقد تم إجراء هذا التقييم على أساس المعاينة البصرية.

ثانيًا: العملية حتى تاريخه

8. في 7 سبتمبر/أيلول 2023، سجّلت وحدة دعم التنفيذ في العراق الشكوى في سجل القضايا على الإنترنت وطلبت وثائق ومعلومات من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق.

9. واستجابة لإبلاغه بالشكوى، زار المكتب القطري منزل صاحب الشكوى وأكد أن المنزل مهجور حاليًا بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة وأن المعاينة البصرية تشير إلى وجود تجويف كبير أسفل المنزل يمتد إلى الطريق الضيق والمنازل الأخرى المجاورة. أشار المكتب القطري إلى أن التقييم الأولي أشار إلى أن سبعة منازل مجاورة قد تعرضت أيضًا لمشاكل انخساف (هبوط) مماثلة وتمّ إخلاؤها بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة. وأشار المكتب القطري لوحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي إلى أنه اتصل بالبلدية وطلب تَدَخُّلَها على وجه السرعة، واستجابةً لذلك، أغلقت البلدية الطريق، وبدأت في إجراء فحوصات للتربة، وشرعت في التواصل مع مديرية الآثار، نظرًا للأهمية التاريخية للمنطقة.

10. في 13 فبراير/شباط 2024، حسمت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي أن الشكوى تستوفي معايير الأهلية لمراجعة الامتثال: (1) تتعلق الشكوى بمشروع أو برنامج يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (2) تثير قضايا فعلية أو محتملة تتعلق بالامتثال للالتزامات الاجتماعية

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، وثيقة مشروع برنامج اعادة الاستقرار المنقح (2021–2023)، 2021، ص 6

والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و(3) تعكس أن أصحاب الشكوى قد يتضررون أو تضرروا نتيجة عدم امتثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لالتزاماته الاجتماعية والبيئية[5].

ثالثًا: الالتزامات الاجتماعية والبيئية المنطبقة

11. تثير الشكوى، كما تفهمها وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي، قضايا محتملة تتعلق بالامتثال للأحكام التالية من المعايير الاجتماعية والبيئية[6] لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2015: (SES: Social and Environmental Standards)

أ – المبدأ البرمجي الشامل 2 – حقوق الإنسان (الحق في السكن الملائم)

ب – المعيار 3 على مستوى المشروع: الصحة والسلامة والأمن المجتمعي

ج – عملية إيصال السياسات ومتطلبات المساءلة:

* فحص المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية وتقييمها وإدارتها.

** إشراك أصحاب المصلحة وآليات الاستجابة.

*** الوصول إلى المعلومات.

12. قد تتكشّف أهمية التزامات اجتماعية وبيئية أخرى قابلة للتطبيق أثناء سير التحقيق.

[5] يوضح القسم 8.2 من إرشادات التحقيق الخاصة بوحدة التقييم الاقتصادي والاجتماعي معايير الأهلية لمراجعة الامتثال لوحدة التقييم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. متاح على الرابط
https://www.undp.org/publications/secu-investigation-guidelines-0

[6] نظرًا لأن مراجعة المشروع تمت خلال الفترة الانتقالية للمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكما أن نسخة إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي (SESP: Social and Environmental Screening Procedure) المضافة في الملحق هي نسخة عام 2015 (جرى تحديثها في أبريل/نيسان 2020)، فسيتمّ تقييم الامتثال وفقًا لسياسة المعايير الاجتماعية والبيئية لعام 2015.

رابعًا: نطاق العمل

13. الهدف من مراجعة الامتثال هذا هو إنشاء سجل وقائعي أساسي من خلال الجمع الموضوعي للأدلة، والتوصل إلى نتائج استناداً إلى هذا السجل، وتقديم توصيات، إذا لزم الأمر، بشأن كيفية جعل النشاط المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممتثلاً لنظام الامتثال الاجتماعي والبيئي والسياسات والإجراءات الأخرى ذات الصلة، والتخفيف من أي ضرر ينتج عن أي خرق للالتزامات الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمساعدة في تحديد سبل منع حدوث شواغل امتثال مماثلة في المستقبل.

14. يقتصر نطاق مراجعة الامتثال هذه، مثل جميع مراجعات الامتثال، على تلك التي يتحكم فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل معقول. وهو لا يركز على أفعال الكيانات الأخرى إلا بقدر ما يتعلق بالتزامات البرنامج الإنمائي بتقييم المخاطر الاجتماعية والبيئية التي تحدث في سياق الأنشطة التي يدعمها البرنامج الإنمائي والتخفيف من حدتها ومعالجتها.

15. ستشمل مراجعة الامتثال التي تقوم بها وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي الأنشطة الرئيسية التالية:

أ إجراء مراجعة مكتبية أولية للوثائق التي يمكن الوصول إليها، مثل وثائق المشروع، بما في ذلك سجلات المخاطر، وإجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي، وأي تقييمات للاستقرار والسلامة الهيكلية، والوثائق المتعلقة بمشاركة أصحاب المصلحة، والأنظمة الوطنية للبناء والإسكان، والوثائق المتعلقة بالمشتريات والعطاءات، بما في ذلك الإخطارات والأطر المرجعية، وخطط العمل السنوية. ستشمل الوثائق التي ستتم مراجعتها السجلات التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمعلومات الواردة من الجهات الوطنية، والمعلومات ذات الصلة من الجهات المانحة، ومقدم الشكوى والمصادر المحلية الأخرى، والمقالات الإعلامية وغيرها من المعلومات المتاحة للعموم. وسيساعد هذا الاستعراض المكتبي وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي على وضع تحليل أكثر تفصيلاً لقضايا الامتثال للالتزامات الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحديد الأدوار المختلفة لأصحاب المصلحة الرئيسيين وصنّاع القرار داخل البرنامج الإنمائي وخارجه.

ب تحديد الأسئلة الأولية التي سيتم توجيهها إلى مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المعنيين، داخل البلد وخارجه. مع تأمين المزيد من المعلومات، ستكون هذه العملية بالضرورة تكرارية.

ج نظرًا للقيود الحالية المفروضة على سفر الموظفين غير المحليين والقيود اللوجستية المفروضة على الموظفين العاملين في مقر الأمم المتحدة لإجراء زيارة ميدانية إلى الموصل، العراق، ستقوم وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي في الوقت الحالي بتعيين استشاري (ة) وطني (ة)، مع خلفية هندسية أو معمارية، للقيام بزيارات ميدانية في الموصل. ستشمل مهامه (ها) بعض أو كل ما يلي: تقييم الحالة الراهنة للضرر الهيكلي والأسباب المحتملة للضرر، ومراجعة المعلومات المقدمة لوحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي من قبل المكتب القطري ومصادر أخرى، وفهم نطاق جهود إعادة التأهيل التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما إذا كانت أي أنشطة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أدت أو ساهمت في تشكيل التجاويف، وتنظيم اجتماعات افتراضية لإجراء مقابلات عبر الإنترنت مع أصحاب الشكاوى وغيرهم من أصحاب المصلحة المحليين من قبل فريق وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي ، والحصول على الوثائق الإضافية اللازمة، مثل أي تقييمات هيكلية خارجية متاحة للمنازل التي يوجد فيها التجويف المبلغ عنه والمعلومات المتعلقة بقوانين البناء الوطنية/المحلية. قد تستكشف الوحدة إمكانية الاستعانة بخبراء استشاريين إضافيين يتمتعون بنفس المهارات أو مهارات تكميلية أخرى، حسب الحاجة.

د تحديد الأفراد والمجموعات التي ستتم مقابلتهم. ذلك قد يشمل:

* موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاركين في نشاط المشروع ذي الصلة على مستوى المكتب القطري والمكتب الإقليمي والمقر الرئيسي؛

** أصحاب الشكاوى وغيرهم من أفراد المجتمع المتضررين في الموصل؛

*** ممثلي الشركاء المحليين المشاركين في نشاط المشروع، بما في ذلك المقاولين والوكالات الحكومية والمؤسسات المحلية؛

**** المجموعات والأفراد الآخرين الذين يمكنهم توفير السياق والأدلة المتعلقة بامتثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمعايير والقوانين ذات الصلة، والآثار القائمة والمحتملة للنشاط المتعلق بالشكوى الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هـ إجراء تقييم لمخاطر أعمال التخويف أو الانتقام في مختلف مراحل عملية التحقيق وتحديد التدابير الوقائية وتدابير الاستجابة بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين حسب الاقتضاء.

و إقامة اتصال مع الأفراد والمجموعات المحددة أعلاه لإجراء مقابلات معهم.

ز إعداد مسودة تقرير تحقيق يقيّم مدى امتثال الأنشطة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للالتزامات الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ح مشاركة الملف العواملي مع صاحب الشكوى ووحدات العمل المعنية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتحقق النهائي من الوقائع.

ط وضع مسودة التقرير ونشرها لإبداء الملاحظات من العامّة، وعلى وجه التحديد دعوة صاحب الشكوى والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة إلى إبداء الملاحظات.

ي مراجعة الملاحظات الواردة والرد عليها ووضع الصيغة النهائية للتقرير.

ك إتمام التقرير النهائي داخل مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات وتقديم التقرير إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدات الأخرى ذات الصلة؛ ونشر التقرير في سجل وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي.

ل مراقبة تنفيذ قرارات مدير البرنامج الإنمائي بمجرد صدورها.

م إغلاق القضية بمجرد أن تتثبت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي من أن جميع قرارات مدير البرنامج فيما يتعلق بنتائج وتوصيات الوحدة قد تم تنفيذها، أو حسب الاقتضاء.

خامسًا: الإنجازات والأطر الزمنية المتوقعة

16. تتوقع عملية وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي أن تحقق الإنجازات التالية المتعلقة بوضع تقريرها والأجزاء المكوِّنة له:

الإنجاز	التاريخ المتوقع لإتمام الإنجاز
1. إصدار مسودة الأطر المرجعية على الموقع الإلكتروني لوحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي للتعليق من العامة	أبريل/نيسان 2024
2. تنقيح الأطر المرجعية بناءً على تعليقات العامة	مايو/أيار 2024

الإنجاز	التاريخ المتوقع لإتمام الإنجاز
3. طلب معلومات ووثائق إضافية من صاحب الشكوى، وموظفي المكتب القطري المطلعين على أعمال إعادة التأهيل في حي النبي جرجيس ورأس الكور في الموصل، وأطراف ثالثة أخرى ذات صلة. مراجعة مكتبية للوثائق، وإجراء مقابلات افتراضية حسب الإمكان والضرورة	أبريل – يونيو 2024 نيسان – حزيران 2024
4. إشراك مهندس أو مهندس معماري محلي لتقييم الأضرار الهيكلية والأسباب المحتملة لتلك الأضرار وتقديم التوجيه بشأن الامتثال لمعايير وأنظمة البناء العراقية ذات الصلة، وغيرها من الالتزامات	مايو – أغسطس 2024 أيار – آب 2024
5. مواصلة طلبات الحصول على معلومات إضافية من الجهات المعنية ذات الصلة	يوليو – سبتمبر 2024 تموز – أيلول 2024
6. استكمال مسودة تقرير التحقيق وإصداره للتعليق من العامة	أكتوبر – نوفمبر 2024 تشرين الأول – تشرين الثاني 2024
7. إصدار التقرير النهائي للمدير والوحدات ذات الصلة، ونشر التقرير وتعميمه على جميع أصحاب المصلحة	ديسمبر 2024 – يناير 2025 كانون الأول 2024 – كانون الثاني 2025